article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 يوليو حتى 31 يوليو 2025

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights

المادة (55) من الدستور المصري:

«كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في يوليو 2025

في يوليو 2025 عاشت مصر على واقع تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة، عكست تداخل المشهد الداخلي مع المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة. ومع استمرار القصف الإسرائيلي على غزة وتشديد الحصار ومنع وصول المساعدات الإنسانية لسكانها، تصاعدت مشاعر القلق والترقب بين المصريين، الذين تابعوا بقلوب مثقلة تداعيات الأوضاع الميدانية وما قد تحمله من انعكاسات على الاستقرار والأمن المعيشي في الداخل.

على الجانب الداخلي، في يوليو 2025، شهدت مصر تحوّلًا تشريعيًا بارزًا بعد أن أقرّ مجلس النواب مشروع قانون الإيجار، وإلغاء قانون الإيجارات القديم ولعل أبرز ملامح القانون الجديد:

هي وجود فترات انتقالية محددة: العقود السكنية القديمة تنتهي تلقائيًا بعد 7 سنوات من العمل بالقانون، العقود غير السكنية (مثل المحلات والمكاتب) تنتهي بعد 5 سنوات مع تحديد زيادة سنوية وتقسيم الإيجارات حسب المناطق السكنية

وهذا ما ادي لوجود قلق مجتمعي من تشريد بعض الاسر عقب انتهاء مدة السبع سنوات لعدم وجود بدائل وغلو الأسعار والايجارات، خصوصًا الفئات الضعيفة (المسنين، الأرامل، ذوي الدخل الثابت)

اندلع حريق في سنترال رمسيس مساء الإثنين 7 يوليو 2025، في الطابق السابع لمبنى سنترال رمسيس، واستمر لنحو 13 ساعة قبل السيطرة عليه، بمساعدة شركة المياه وفصل التيار الكهربائي والغاز أسفر الحادث عن وفاة أربعة موظفين وإصابة 27 آخرين، ونُقل المصابون إلى مستشفيات مجاورة

تسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية، بما فيها الكوابل والخوادم الحيوية، ما أدى إلى انقطاع واسع في خدمات الإنترنت والاتصالات في مناطق بالقاهرة والجيزة. بحسب "نت بلوكس"، انخفضت نسبة الاتصال الوطني إلى 62% من المستوى الطبيعي، كشف الحادث عن هشاشة البنية الرقمية واعتماد مصر على نقطة فشل واحدة، وهو "سنترال رمسيس"، والذي يُعد المركز الرئيسي للربط المحلي والدولي للإنترنت والاتصالات، كما أثار الحريق نقاشات حول أهمية توزيع بنية الاتصالات جغرافيًا وتكنولوجيًا، لتفادي مثل هذه الانقطاعات في المستقبل

استمرت الهجمات الأمنية والاستهدفات القضائية ضد المواطنين والمدافعين عن حقوق الانسان بوتيرتها المعتادة، حيث استمرت نيابة امن الدولة في إحالة القضايا للمحاكمات وتحديد جلسات جديدة للقضايا المحالة سابقا وقد وصلت القضايا المحالة خلال 9 اشهر سابقة الى حوالى 230 قضية بعضهم تم تحديد جلسات لهم للنظر امام محاكم دوائر الإرهاب والأخر لم يحدد بعد وتضمن الاف المحبوسين ومن تم تدويرهم في اكثر من قضية بنفس التهم والادعاءات ورغم قرارات النيابة الافراج عن بعض المحبوسين الا انه تم الإعلان عن التحقيق وحبس اعداد تفوق من تم اطلاق سراحهم .

خلال الشهر أيضًا تصاعدت الاحتجاجات المهنية التي تعكس استياء قطاعات كبيرة من المجتمع تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقام العمال بأكثر من اضراب وامتناع عن العمل ضد قلة الرواتب او عدم صرف المستحقات.

ورغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، بقيت مصر خاضعة لآليات احتواء أمنية فعّالة للقضاء على أية مظاهر احتجاجية ملموسة، سواء من داخل القطاعات العمالية أو من الحركات التضامنية مع غزة. الاحتجاجات العمالية كانت الأكثر حضورًا، لكنها لم تتحول إلى تيار جماهيري واسع بسبب الضغوط المستمرة من الأجهزة الأمنية.

على الصعيد الحقوقي، مازالت مصر تفرض سياسات أمنية مشددة على النشطاء والحقوقيين ومازال عدد منهم محبوس ولم يتم الافراج عنهم وبعضهم تم اتهامه في قضايا جديدة وحبسة بعد ما تجاوز فترة الحبس الاحتياطي وكذلك استمرار ملاحقة وحبس المتضامين مع غزه وخلال شهر يوليو شهدت مصر احداث متعلقة بالقبض على عدد من البلوجر الناشطين في مجالات مختلفة على شبكة الانترنت؟

كما شهد سجن بدر عدة محاولات انتحار وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير خلال الأيام الماضية، مع تسجيل 16 محاولة انتحار خلال أقل من أسبوعين، وثلاث محاولات يوم 4 يوليو الجاري، حين حاول الدكتور عبد الرحيم محمد، استشاري القلب، ذبح نفسه أمام كاميرات المراقبة، فيما حاول رضا أبو الغيط، قطع شرايينه بأسنانه. كذلك حاول الخبير الاقتصادي الدولي الدكتور عبد الله شحاتة، شنق نفسه، وكل هذه الوقائع ليست وقائع منفردة؛ بل هي بمثابة صرخة استغاثة جماعية من داخل سجن تحول إلى محرقة للحياة والكرامة.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية يوليو 2025

<u>رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر يونيو 2025 الانتهاكات التالية:</u>

رصدت منظماتنا خلال شهر يوليو 2025 ستة من وقائع الوفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية.

- **اول الضحايا** هو رضا علي منصور، البالغ من العمر 60 عامًا، داخل سيارة الترحيلات أثناء نقله من مستشفى سجن برج العرب بالإسكندرية إلى محكمة بدر بالقاهرة، لحضور إحدى جلسات محاكمته، وذلك بعد استغاثات متكررة لإنقاذه دون جدوى، رضا علي منصور كان قد نُقل في وقت سابق من هذا الشهر من سجن بورسعيد إلى مستشفى سجن برج العرب بعد تدهور حالته الصحية نتيجة إصابته بمرض السرطان، وعدم توفر العلاج اللازم له داخل مستشفى سجن بورسعيد.
- **ثاني الضحايا** هو عبد المنعم عبد الباسط إسماعيل السيد، البالغ من العمر حوالي 40 عامًا، من أبناء قرية الطويلة – مركز فاقوس بمحافظة الشرقية، وذلك بعد إصابته بمرض جلدي ناتج عن سوء أوضاع الاحتجاز والإهمال الطبي المتعمد، وكان المعتقل يقضي أكثر من 6 سنوات قيد الحبس التعسفي المتكرر، فيما يُعرف بـ "التدوير»، وقد أدى تدهور حالته الصحية إلى نقل العدوى إلى محتجزين آخرين، ما دفع إدارة المقر إلى عزله داخل زنزانة انفرادية دون توفير أي رعاية طبية تذكر. ومع اشتداد حالته الصحية، تم نقله إلى مستشفى فاقوس، إلا أن التدخل الطبي جاء متأخرًا، وتوفي داخل المستشفى.
- **ثالث الضحايا** هو الدكتور/ محمد سالم غنيم أستاذ علم المكتبات ونظم المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة؛ توفي داخل محبسه بسجن تأهيل وإصلاح 440 وادي النطرون بعد 4 سنوات في محبسه دون تهمة واضحة او عقوبة محكمة ، وفي ظروف احتجاز مأساوية يُعاني منها المعتقلين في السجون المصرية، وتعرض «د. غنيم» لإهمال طبي واضح ومُتعمد أدى إلى وفاته داخل محبسه، في مأساة متكررة تعكس حجم الانتهاكات بحق المعتقلين في مصر، د. غنيم كان أحد رموز العمل الأكاديمي في مصر، وله عشرات المؤلفات العلمية في مجالات المعلومات والمكتبات، وساهم في تخريج أجيال من الباحثين.
- **رابع الضحايا** هو أيمن صبري عبد الوهاب، طالب جامعي بالغ من العمر 21 عامًا، توفي داخل حجز قسم شرطة بلقاس بمحافظة الدقهلية، وذلك بعد أسبوع من التعذيب المميت الذي تعرض له داخل القسم، أيمن تم القبض عليه يوم السبت الموافق 19 يوليو 2025، وتم اقتياده إلى قسم شرطة بلقاس، حيث احتُجز داخل وحدة المباحث لعدة أيام، دون عرضه على النيابة العامة في المواعيد القانونية، وتعرض خلال هذه الفترة لتعذيب شديد، أدى إلى تدهور حالته الصحية بشكل خطير، في آخر زيارة قامت بها أسرته يوم الجمعة، بدا أيمن في حالة إعياء شديد، وسقط مغشيًا عليه أمامهم، كما سلّمهم ورقة تحتوي على أسماء أدوية، دون توضيح سبب حاجته لها. ورغم تدهور حالته، لم يتم نقله لتلقي العلاج، أو الإفراج الصحي عنه، توفي أيمن داخل القسم يوم الجمعة، لكن أُخفي خبر وفاته عن أسرته، ولم يتم إبلاغهم رسميًا، حيث علمت الأسرة بنبأ وفاته عن طريق محاميه في الساعة الثانية والنصف من فجر الأحد – أي بعد نحو 24 ساعة من الوفاة.
- **خامس الضحايا** هو كريم محمد عبده بدر في حدود 25 عاما، توفي داخل حجز قسم شرطة الصف بمحافظة الجيزة، وذلك يوم الأحد الموافق 27 يوليو 2025 ، كانت قوات الأمن بمحافظة الجيزة قد ألقت القبض على كريم محمد عبده وشقيقه، على خلفية اتهامهما في إحدى القضايا الجنائية، بتهمه محاولة سرقة(تكتوك)دون الكشف

عن تفاصيل إضافية بشأن ظروف القبض أو وضعه الصحي أثناء فترة الاحتجاز، ووفقًا لشهادة أحد المحتجزين الجنائيين، والذي أُفرج عنه حديثًا من نفس مكان الاحتجاز، فقد صرح قائلًا: "الحجز اللي جوه قسم شرطة الصف الوضع فيه مش آدمي خالص، الناس جوه بتموت من الزحمة، عدد كبير جدًا في مكان ضيق ومفيش أي رعاية آدمية. الريحة هناك لا تطاق، وفيه أمراض جلدية معدية منتشرة بسبب قلة النظافة وحرارة الجو العالية، كمان، التدخين والمخدرات بكل أنواعها موجودة جوه الحجز، وبتدخل بعلم الأمناء والحراس، والكل عارف وساكت مفيش رقابة، ومفيش احترام لأدنى حقوق الناس اللي جوه"

- **سادس الضحايا** هو فريد محمد عبد اللطيف شلبي من عزبة الهردة بمركز مطوبس بكفر الشيخ ،52 عاما، يعمل مدرسا بمعهد محمد رجب الديني بوقف بحري مركز مطوبس كفر الشيخ توفي في حجز قوات الامن المركزي وهو أحد أماكن حجز الامن الوطني بكفر الشيخ ، وكان فريد شلبي قد ظل مطاردًا لسنوات داخل مصر، إلى أن تمكنت قوات الأمن من اعتقاله يوم الاثنين 7 يوليو من منطقة برج العرب، ليتم نقله مباشرة إلى مقر قوات الامن المركزي وأحد مقار الأمن الوطني بكفر الشيخ، حيث تعرض لتعذيب ممنهج أدى إلى وفاته، وقد لفظ أنفاسه الأخيرة داخل مكان احتجازه، نتيجة ما تعرض له من معاملة قاسية ولاإنسانية.

قامت السلطات الأمنية بمحافظة كفر الشيخ بالاتصال بذوي الفقيد لإبلاغهم بوفاته، دون تقديم أي توضيحات بشأن أسباب الوفاة أو ملابساتها، وتم تسليم الجثمان ودفنه تحت رقابة أمنية مشددة، في محاولة واضحة للتكتم على الجريمة وطمس آثارها.

رصدت مؤسسات التحالف دخول عشرات المعتقلين في عنبر 4 تحقيق بسجن وادي النطرون إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجًا على الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها، وفي مقدمتها التغريب التعسفي من سجون بدر 1، بدر 3، إلى سجن الوادي، رغم كونهم من أبناء القاهرة والدلتا.

المعتقلون جميعهم رهن الحبس الاحتياطي منذ سنوات طويلة، بعضهم تجاوز خمس سنوات دون محاكمة أو إخلاء سبيل، ويواجهون أوضاعًا إنسانية وصحية متدهورة وسط غياب كامل لأي رقابة قضائية أو حقوقية مستقلة.

رصدت مؤسسات التحالف أطلاق معتقلوا سجن 440 إصلاح وتأهيل بوادي النطرون نداء عاجلًا، على ما وصفوه بانتهاكات ممنهجة تُمارس بحقهم منذ سنوات، على يد رئيس مباحث السجن المقدم محمد عبد المطلب

وأكد المعتقلون أن إدارة السجن تمارس تضييقًا متعمدًا على حياتهم اليومية، حيث تُمنع أغلب مستلزمات الزيارة، ولا يُسمح بدخول سوى وجبة غير كافية، في الوقت الذي تم تحويل «كانتين» السجن إلى متجر تجاري بأسعار مرتفعة، ويُمنع إدخال المراوح، الملاءات، الأحذية، ماكينات الحلاقة، المخبوزات، وغيرها من الاحتياجات الأساسية، في إطار سياسة تجويع مادي ومعنوي.

كما يعاني المعتقلون من حرمان شبه كامل من التريض والتهوية، حيث لا يسمح بالخروج من الزنازين إلا لمدة ساعة واحدة يوميًا، بينما يتم إغلاق الزنازين كليًا خلال الإجازات، كما حدث مؤخرًا بإغلاق دام من صباح الأربعاء حتى صباح السبت، دون فتح الأبواب أو السماح بالحركة، مما أدى إلى حالات إعياء وضيق تنفس.

وشدد المعتقلون على أن الانتهاكات تمتد إلى الرعاية الصحية، حيث يُذلّ المرضى خلال نقلهم إلى مستشفى السجن، ويُقابلون بسخرية من آلامهم ورفض لصرف العلاج من قبل كل من مدير المستشفى «الدكتور هاني» طبيب الأسنان، الدكتور «محمد المخلصاوي» طبيب الرمد.

رصدت مؤسسات التحالف ما يحدث سجن بدر 3، في مصر، حيث تُمارس أبشع أنواع الانتهاكات والجرائم الإنسانية بحق المحتجزين السياسيين بداخله، حيث يعانون منذ سنوات عدة من عزلة قاتلة وظروف اعتقال لا إنسانية، بما فيها حرمانهم من الزيارة والتريض والعلاج والاختلاط بالبشر، وصل الحال لبعضهم لأكثر من 10 سنوات داخل هذه العزلة التامة.

وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير خلال الفترة الماضية، مع تسجيل 16 محاولة انتحار خلال أقل من أسبوعين، آخرها ثلاث محاولات يوم 4 يوليو/ تموز الجاري، حين حاول الدكتور عبد الرحيم محمد، استشاري القلب، ذبح نفسه أمام كاميرات المراقبة، فيما حاول رضا أبو الغيط، قطع شرايينه بأسنانه. كذلك حاول الخبير الاقتصادي الدولي الدكتور عبد الله شحاتة، شنق نفسه، وكل هذه الوقائع ليست وقائع منفردة؛ بل هي بمثابة صرخة استغاثة جماعية من داخل سجن تحول إلى محرقة للحياة والكرامة.

وكان عدد من المحتجزين السياسيين في سجن بدر 3، بدأوا إضرابًا مفتوحًا عن الطعام احتجاجًا على استمرار العزلة والحرمان الذي يعيشونه، ورفضًا لتجاهل مطالبهم الإنسانية الأساسية التي تشمل السماح لهم بالتريض، واستقبال الزيارات، وتوفير الرعاية الطبية اللازمة، ووقف سياسة الإهمال المتعمد من قبل إدارة السجن.

ومن أبرز المضربين، هم؛ الدكتور محمد البلتاجي، والدكتور عبد الرحمن البر، والمحامي أسامة مرسي، والوزير السابق خالد الأزهري، والأستاذ أمين الصيرفي، والمهندس أسعد الشيخة، والأستاذ يسري عنبر، والمهندس عمرو زكي، والأستاذ صبحي صالح، وتركزت مطالباتهم حول وقف التعذيب النفسي والجسدي، وتحسين ظروف الاحتجاز، واحترام حقوق الإنسان.

وفي ظل هذا الإضراب؛ تزايدت حالات الإغماء وغيبوبة السكر بين المعتقلين، خاصة مع تقدم أعمارهم وضعف مناعتهم، ونقص الغذاء والدواء، وغياب أي تدخل طبي حقيقي. ففي جلسة مثيرة للجدل عقدت يوم السبت الموافق 5 يوليو/ تموز، أمام القاضي محمد السعيد الشربيني، ضمن القضية رقم 2121 لسنة 2021، طالب بعض المحتجزين مثل؛ الأستاذ خالد الأزهري والدكتور حسن البرنس، بإثبات حالاتهم الصحية وإجراء قياسات ضغط الدم والسكر؛ لكن القاضي تجاهل تلك الطلبات، وأصر على تجديد الحبس دون النظر إلى الوضع الصحي المتأزم، في موقف يعكس عدم اكتراث المؤسسة القضائية بمعاناة هؤلاء المحتجزين.

كذلك لم تبد إدارة السجن؛ برئاسة ضابط الأمن الوطني مروان حماد، أي تعاطف مع مطالب المحتجزين أو معاناتهم؛ بل ردت على احتجاجاتهم بالتجاهل والسخرية، إذ قال المسؤولون إن «لا أحد يذكرهم أو يكترث بهم خارج السجن»! وهذا الخطاب الرسمي يعكس سياسة ممنهجة تتبناها السلطات المصرية تجاه المحتجزين السياسيين، وخاصة في أماكن مثل سجن بدر 3، حيث يُعاملون كأنهم خارج التاريخ والذاكرة.

رصدت مؤسسات التحالف استغاثة ورجاء، للإفراج عن ولد صغير محمد وليد محمد عبد المنعم، ١٩ سنة

تم القبض عليه في ابريل ٢٠٢٤ وتم التحقيق معه بنيابة أمن الدولة وتم توجيه له اتهام ب تولي قيادة بجماعة إرهابية وتمويلها، محمد عنده ظروف خاصة جدا تجعله لا يقدر أن يجلس دون مساعدة تماما لا يقدر أن يقوم بأقل فعل مثل أنه يقوم يفتح باب مثلا، مصاب ب خلل في العمود الفقري واعوجاج به وإعاقة في الذراع الايسر والقدم اليسرى، وكبر في حجم الجمجمة وضمور في القدم اليسرى، وضعف في القلب والرئتين وأشياء أخري.

ولكل ما سبق ترى المنظمات في تحالف «المادة 55» أن ما يجري داخل السجون وأماكن الاحتجاز في مصر ليس أمرًا مستغربًا، بل ينسجم مع النهج العام الذي تتبعه السلطات في التعامل مع ملف المحتجزين، ولا سيما السياسيين منهم. فالمسألة ليست مجرد خروقات فردية، بل هي ممارسات ممنهجة وراسخة.

وتؤكد المنظمات أن سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها السلطات تجاه المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان داخل أماكن الاحتجاز، قد شجعت على تكرار هذه الممارسات وتوسعها، حتى أصبحت نهجًا ثابتًا لدى مصلحة السجون. فلم يسبق أن أُحيل أي مسؤول أو قيادي للمحاسبة أو حتى المساءلة، رغم توثيق انتهاكات جسيمة وخطيرة صادرة عنهم.

إن هذه الممارسات المتواصلة تثير مخاوف جدية بشأن مصير المحتجزين، خاصة مع الارتفاع الملحوظ في أعداد الوفيات داخل مقار الاحتجاز خلال الفترة الأخيرة، إلى جانب التدهور الحاد في أوضاعهم المعيشية.

وبناءً على ذلك، تطالب منظمات التحالف بفتح تحقيق عاجل حول تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لأحكام القانون المصري والمعايير الدولية، الالتزام بتطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ولائحة السجون المصرية، والتوقف عن مخالفتها، ضمان توفير ظروف معيشية تليق بكرامة وإنسانية المحتجزين.

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان -
الشبكة المصرية لحقوق الإنسان – نجده لحقوق الإنسان

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights
نجدة